

واقع العولمة وأبعادها

- دراسة في المتغيرات -

الدكتورة حليمة بوبعيدو
قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة باجي مختار، عنابة

ملخص

تحاول هذه الدراسة من وجهة نظر سوسيولوجية نقدية أن تعالج موضوع العولمة، من حيث أبعادها ومفاهيمها في ظل الواقع الراهن. كما أنها تعمل على تحديد متغيراتها التي تجسدها أبعاد ثلاثة هي: البعد الاقتصادي، والبعد السياسي، والبعد الثقافي، وكيف تتفاعل هذه الأبعاد لتجسيد روح الهيمنة وتوجيه العالم توجها معينا في ظل هيمنة القطب الواحد.

Résumé

Nous avons essayé à travers cette étude analytique de dégager les différents mécanismes auxquels la mondialisation fait recours pour élargir son pouvoir d'influence politique, culturelle et économique, par le biais de certains pays à l'échelle occidentale et européenne- les résultats obtenus nous ont permis de détecter les diverses conséquences en rapport à ce phénomène qui représente un moyen délicat de bouleversement.

يجري الحديث عن المستقبل مقرونا بالألفية الثالثة كعلامة زمنية لنقلة نوعية في حياة البشر من سكان هذا الكوكب، وتصاغ تلك النقلة من خلال مصطلح (العولمة) أو (الكونية) وما تحمله من متغيرات سياسية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية.

و لقد كان من شأن تزايد الاهتمام بظاهرة العولمة في السنوات الأخيرة في ذيوع الكتابات المعنية بدراساتها، حيث تعددت وتنوعت التعريفات المقدمة لهذا المفهوم، فراح كل باحث يركز على بعد معين من بين الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة، بحسب اهتماماته العلمية والعملية، والأيدولوجية لوضعيتها، أو تبعاً للمصالح المادية والمعنوية للدول ومدى تأثير تلك المصالح. يمثل هذه الظاهرة سلباً أو إيجاباً.

ولعل من الشواهد التاريخية ما يؤكد أن العولمة تعبر عن توجه إيديولوجي يعكس إرادة مركزية هدفها الأساسي خلق نموذج حضارة بواسطة جملة من الآليات السياسية والاقتصادية والتي تزعم الدعوة إلى الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية.

و في إطار هذا السياق سنحاول الوقوف عند مدلولها الاصطلاحي حتى يتسنى لنا فهم أبعادها ومنعكساتها في المجال السياسي والثقافي والاقتصادي.

هناك من يرى أن العولمة تبني على نوع من الاتحاد والتماثل أو حتى التطابق بين البشر الذين يعيشون في هذا الكوكب، ولذا فإن السياسات التي تبني عليها ينبغي أن تكون عالمية تخص التنوعات والنباتات والخصائص الفارقة للأمم والثقافات¹. وعرفها دارس آخر بأنها وصول نمط الإنتاج والرأسمالية عند منتصف هذا القرن إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة

والستداول إلى عالمية الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها خارج مجتمعات المركز الأصلي والدولة، فتكون العولمة بهذا المعنى: "وسيلة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت على مستوى السطح"².

ويضيف "وليام جريدر" بأنها آلة عجيبة نتجت عن الثورة الصناعية والتجارية العالمية، وإنها قادرة على الحصاد وعلى التدمير، وإنها تنطلق متجاهلة الحدود الدولية المعروفة، وبقدر ما هي منعشة فهي مخيفة، لا يوجد من يسمك بدقة قيادتها، ومن ثم لا يمكن التحكم في سرعتها ولا في اتجاهها، وهي نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم³.

ولا شك أن هذا الرصيد المعلوماتي في تدفقه المستمر من خلال المواقع المختلفة في شبكة الإنترنت (Internet) يتطلب قدرة ناقدة لجملة المعلومات المستخدمة لأنها قد تحمل أمورا مبهمة ومعقدة، كما أنها قد تتسم بالاتساق والتناقض والوقائع والتخيلات والأخلاقي وغير الأخلاقي، وبالصحيح وبالزائف، وبالعلمي والتجاري. ولهذا يتضمن أي مقرر في مجال استخدام الكمبيوتر والإنترنت تدريباً على الالتفات لمخاطر المعلومات فيها تقييماً لمصادرها ومضامينها شكلاً وجوهراً.

و على الرغم من هذا الالتباس فإن من أهم معالم العصر العولمي الجديد الحضور غير المسبوق للاتصال والتخاطب السمعي والمرئي بين الأفراد، وبشكل ميسر مع حلول آلات الذكاء الاصطناعي في حياتنا المعاصرة في العمل والمنزل فسرعة انتقال المعلومات والبيانات جعلت ساحات الفضاءية والشبكات المتعددة الأهداف والوظائف للإنترنت، وأهم ما يميز هذه المرحلة، الاندماج بين عناصر العلم والتكنولوجيا والثقافة مع الاقتصاد، ليعاد تشكل علاقات العالم الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية والثقافية، فالمعارف العلمية باتت تتضاعف مرة واحدة بمعدل كل 18 شهر كما تشير بعض التقديرات⁴.

وقد لا تكمن الخطورة في هذا الخط المعلوماتي بقدر ما تكمن في أن العالم يتسابق من أجل التحكم في تدفق المعلومات ومصادرها والقدرة على توجيهها وفقا للمصلحة الخاصة، فمن يملك المعلومة والقدرة على توظيفها إنما يملك مفاتيح المعرفة التي تسمح بالتقدم في مجال الطبيعة، وللوقوف أمام هذه المعضلة فلا بد من التدريب على حل المشكلات وتصميم البدائل بهدف الوصول إلى الإبداع والتنبؤ بالنتائج المتوقعة تحسبا للمجهول واستخراج القوانين والتقنيات العملية الجديدة، لأن ما تحمله العولمة من أنشطة غائية يخفي وراءه جملة من الغايات مبنية على تدابير معينة اعتمادا على وسائل وأساليب وأدوات سطرت لها مجموعة من الدول لتبسط نفوذها الثقافي والسياسي والاقتصادي على العالم. وفي هذا الطرح أكثر ن بعد، سنعمل على تفسيره وتحليله.

البعد السياسي:

لاشك أن هذا البعد يكتسي أهمية خاصة، وذلك نظرا للمؤشرات السياسية التي تغطي جوانبه المتعددة على المستويين الداخلي والخارجي، والذي يصعب الفصل بينهما.

ويعد التنظيم الدولي أحد هذه المؤشرات حيث ينظر إلى جماعة الدول على أساس أن كل دولة تمثل وحدة سياسية متميزة كما اقتضت العلاقات الدولية في بداياتها الأولى على صورتين من صور التعامل الدولي الرسمي ألا وهما صورتا الدبلوماسية والإستراتيجية. "ونتيجة لتنامي ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل، لم يعد ينظر إلى الحدود الإقليمية كحاجز أو كعائق يحول دون التفاعلات الدولية، وقد أدى ذلك إلى ظهور الفكرة التي عرفت لسياسات الترابط"⁵.

كما تجدر الإشارة إلى أن الدولة القومية عرفت عدة أشكال من الأنظمة أبرزها الملكية، الفاشية، الاشتراكية والديمقراطية، حيث كانت هذه الأيديولوجيات في الصراع من أجل الهيمنة على العالم، وانهارت الفاشية والنازية بعد الحرب العالمية الثانية ليبقى الصراع بين الاشتراكية الشيوعية والديمقراطية الليبرالية، وكانت لهاتين الإيديولوجيتين نفوذ وحلفاء في أقطار العالم، ثم بدأت الاشتراكية الشيوعية تتراجع لصالح الليبرالية وعلى رأسها أمريكا، لنهار عقب سقوط جدار برلين 1989، وبرز ما يسمى بالأحادية القطبية ذات الطابع الأمريكي⁶، والترويج لفكرة النظام العالمي الجديد ووجوب تبني الديمقراطية كنظام سياسي يسود جميع دول العالم، وفي ضوء هذه المعطيات بدأت قيم الليبرالية أكثر بروزا ووضوحا فراح العديد من دول العالم الثالث يتجه نحو الأخذ بها ونزولا عند رغبة أمريكا باعتبارها القطب الوحيد المنفرد بالهيمنة على العلاقات الدولية ولعل التصريحات التي تقدم بها الوزير الأمريكي "رامس فيلد" أمام مجلس الشيوخ سنة 1993 تعد بمثابة صورة إشهارية للسياسة الأمريكية، حيث يشيد بالدور الأساسي الذي تقوم به أمريكا في نشر الديمقراطية واقتصاد السوق⁷.

و لكن إذا التفتنا إلى ما يجري في الواقع، فإننا نلاحظ أن الاستراتيجيات المطبقة تتنافى تماما مع ما هو وارد في الخطاب، فأمريكا تعمل جاهدة لأن يكون اقتصادها هدفا أوليا في السياسة الخارجية، كما تعمل للحفاظ على قوتها العسكرية وتكييف القوات لتكون ملائمة للتعامل مع التحديات الأمنية الجديدة.

ومثل هذه المبادئ المشار إليها دخلت حيز التنفيذ من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي نشرته "جريدة الحياة اللندنية بتاريخ 13-02-2004 والتي تؤكد فيه على أن أمريكا مطلوبة بأن تراعي مصالحها في الدول العربية مقابل أن تضمن لها حقوقها السياسية والاقتصادية، ولكن هذه المساعي كانت مصحوبة بانتشار التطرف أكثر فأكثر، والإرهاب والجريمة، كما تم غزو أفغانستان في خريف 2001، ثم العراق في ربيع 2003.

و الأخطر في هذه الهيمنة السياسية هو تهميش الدور الإقليمي الفعال للقوى الرئيسية في المنطقة وإعاقة هذه الدول عن إحداث أية تغيرات سياسية أو ممارسة نفوذ إقليمي في توجيه السوق النفطية من حيث الإنتاج والتسعر⁸.

كما تسعى الولايات المتحدة في الوقت الذي تضغط فيه بقوة على الأطراف العربية للهرولة نحو السلام إلى الاحتفاظ بالتفوق العسكري الإقليمي لصالح إسرائيل ولا سيما في البعد الاستراتيجي، مع تشديد الرقابة التسليحية على أطراف الشرق الأوسط مثل العراق وإيران.

البعد الثقافي:

تمثل الثقافة روح الأمة نظرا لما تنطوي عليه من عادات وتقاليد وأعراف وفنون ودين، غير أن المتصفح لهذه المكونات الهامة يلاحظ بأنها بدأت تتلاشى مع الانفتاح الكبير بين الشعوب وتطور وسائل الإعلام وكثرتها وسرعة انتقال المعلومة والتوسع الكبير للشركات الغربية في كل أنحاء العالم والتي بدأت تروج للأفكار ذات المحتوى الحشوي أو أحادي المعنى بما يتناغم مع الرؤية الغربية العامة، والأمريكية خاصة.

ولا شك أن للعولمة اليد المباشرة في كل ما يجري في الساحة العالمية، ويذكرنا ذلك بطرح "عبد الله بلقزيز" عندما يقول: "إن ثقافة تشبه سائر مواد الاستهلاك مبيعات ثقافية تتضمن مواد مسلوقة جاهزة للاستعمال، وشركات إعلامية تتنافس لتقديم سلعتها إلى المستهلك، في إخراج مثير يضعه تحت وطأة إغراء لا يقاوم. فلا وقت للتفكير والتمحيص والتردد النقدي، وسائر ما يمكن أن يحمي الوعي من السقوط في إغراء الخداع"⁹.

و هكذا يتضح أن سياسات العولمة الثقافية تستهدف أولاً سلب الوعي من خلال تحطيم الهويات الثقافية المحلية، ثم السيطرة على الإدراك بوسائله وآلياته وفنونه تمهيدا لغرس المحتوى الثقافي الذي يستهدف الداعون إلى العولمة بثه أو ترويجه.

وفي هذا الطرح أكثر من دلالة، فعولمة الثقافة هي حمل الشعوب على الخضوع لثقافة واحدة ألا وهي ثقافة الاستهلاك التي حولت جميع مظاهر الثقافة وأبرزها الفنون إلى سلعة تجارية، كما أنها لا تستند إلى قيم ومعتقدات الشعوب الوافدة إليها.

و تشكل المادة الإعلامية القناة الأساسية والوسيط الرئيسي؛ إذ نجدها تسيطر على الصحافة العالمية (إمبراطورية روبرت مردوخ) وعلى صناعة السينما العالمية (استوديوهات هوليوود) وعلى عالم الكمبيوتر (إمبراطورية بيل غيتس)، وعلى شركات البث الفضائي التلفزيوني (قناة CNN) وعلى صناعة الترفيه للأطفال (شركة ديزني)، وكذا على وكالات الأنباء العالمية الكبرى التي تتحكم في التدفق الإخباري العالمي¹⁰. وهي كلها مجرد أمثلة قليلة نذكرها على سبيل المثال لا الحصر، وإن كانت معبرة عن السبق الأمريكي في هذا المجال، وهيمنة شركات الإعلان الأمريكية على عمليات التسويق العالمي.

إن مثل هذه الأوضاع تدل بكل وضوح على أن العولمة تحاول بسط سيطرتها على المنظومة الرمزية (الرموز الثقافية، أدوات التواصل وآليات التواصل والمعرفة) من خلال فرض نوع من السيادة أو الهيمنة الثقافية الغربية القهرية على العالم ككل، أو بعبارة أخرى فإن العولمة الثقافية هي نوع من الاختراق الثقافي العنيف والمسلح بتكنولوجيا متطورة للاتصال يستهدف إنكار أو إقصاء ثقافة الغير.

البعد الاقتصادي:

إن دخول الدول الصناعية الكبرى في الميدان الاقتصادي أدى إلى خلق أنماط من الشراكة الدولية في أواخر القرن الـ 20، أثرت على أنماط التفاعلات الاقتصادية الدولية، سواء من حيث شكلها أو مضمونها، أو من حيث التوجهات الغالبة عليها، ولعل ذلك يكمن كما أشار المفكر سمير أمين في: "إن الاقتصاد العالمي كان في الواقع مجموعة من الاقتصادات الوطنية المتمحورة على ذاتها، أي اقتصاد دولي قائم على علاقات بين الدول المستقلة، ثم جاءت العولمة لتنتقل عبر تفكيك هذه البنى في ظل النظام السياسي العالمي لتستبدل بها اقتصاد عالمي فعالاً"¹¹، ويبدو أنها تدعى أنه منبثق من نسق دولي يغلب عليه الطابع الديمقراطي اللامركزي أو تحكمه اعتبارات التوازن بين قوى اقتصادية متكافئة إلى حد ما.

و على النقيض من ذلك فإن "Thompson" يشير إلى أن هذا الاقتصاد الجديد يعمل من أعلى إلى أسفل بشكل مستقل عن الاقتصاديات القومية، أي أن العلاقات والتفاعلات الاقتصادية لم تعد نابعة من أساس قومي، وإنما الاقتصاد الكوني هو الذي يحدد أو يفرض الممكن أو غير الممكن، سواء من جانب المؤسسات الحكومية أو الكيانات غير الحكومية، ولعل في ذلك ما يشير إلى أن ثمة نخبة اقتصادية عالمية قد أصبحت تهيمن أو توجه التفاعلات الاقتصادية العالمية وإنها باتت الأكثر قدرة على التأثير في غيرها من بقية أعضاء النسق على نحو يفوق بكثير قدرة هؤلاء الأعضاء مجتمعين على التأثير في هذه النخبة المسيطرة، وهو ما يشير إلى أن ثمة عدم تكافؤ واضح بين قوى الأطراف الفاعلة في إطار النسق الاقتصادي العالمي الذي بات يغلب عليه الطابع النظامي التسلسلي¹².

و اللافت للانتباه أن العولمة أحدثت تحولات جذرية في طبيعة النشاط الاقتصادي ذاتها؛ إذ أصبحت مفاهيم الأسواق العالمية والمنافسة العالمية، والإدارة العالمية هي المفاهيم المحورية المحددة لرؤى وتنظيم سلوك المشروعات الاقتصادية

وهكذا تزايد سطوة وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر فيها عدد محدود من الشركات العملاقة على الاقتصاد العالمي كشركة (ألف) و(طوطال) النفطيتين، وهذا ما يطلق عليه سمير أمين عملية الاختراق المتبادل في اقتصاديات الرأسمالية المتطورة بالدرجة الأولى وتوسع المبادلات شمال-جنوب بالدرجة الثانية¹³.

و تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات العملاقة تعمل على الاندماج مع بعضها. أو على شراء الشركات المنافسة لها، بدافع تحجيم المنافسة وزيادة الكفاءة الاقتصادية والاستفادة من مزايا التكامل وكذا اقتسام الأسواق¹⁴.

وقد أدت هذه العمليات إلى ظاهرة التركيز حيث سيطرت حفنة من قليلة من الشركات العملاقة الناشئة على هذه الاندماجات على قطاعات إنتاجية وخدمية بأكملها.

إن مثل هذه الأوضاع أدت إلى سيطرة الفكر الاقتصادي الحر في مجال تقرير النظم الاقتصادية العالمية وكذا النظم الاقتصادية العالمية وكذا توجيه دقة السياسات والبرامج الاقتصادية عبر العالم. ويؤدي هذا - في المقام الأول- إلى سقوط مصداقية الفكر الاقتصادي الماركسي في الاتحاد السوفيتي السابق وفي دول شرق أوروبا، وفي العديد من دول الجنوب، وهو ما أتاح دمج اقتصاديات هذه الدول في منظومة النظام الرأسمالي العالمي، وإلى القضاء على الثنائية الإيديولوجية التي ظلت لعدة عقود توزع الاقتصاد العالمي إلى شطرين منعزلين.

و ثمة ظاهرة أخرى لا بد من الإشارة إليها هي التزعة الاستهلاكية التي طغت على أشكال السلوك الاقتصادي الذي يقوم على أساس السعي المحموم للحصول على تشكيلة من السلع التي سرعان ما يزهد بها المستهلك عادة، ومن ثم ينبذها وتتسم هذه السلع بأنها تسهم في تحقيق بعض الإشباع اللحظي سريع الزوال¹⁵.

على الرغم من أن هذه السلع قد اكتسبت إلى جانب قيمتها المادية أو قدرتها الإشباعية قيمة رمزية بحيث لم يعد الطلب على أية سلعة بتحدد على أساس جودة السلع أو على خصائصها الذاتية فحسب وإنما أصبح - متوقفا - في المقام الأول على مجرد الاختلاف في العلامات التجارية.

و في ظل سيادة ثقافة الاستهلاك أصبح ذلك المفهوم في حد ذاته أسلوبا من أساليب التعبير عن الذات ومصدرا رئيسيا من مصادر الهوية، وبعبارة أخرى يمكن القول بأن القدرة على الاستهلاك باتت تمثل عنصرا من عناصر الإشباع لدى المستهلك، بل أكثر من ذلك فقد أصبح كل من الذوق أو الموضة أو أسلوب المعيشة معيارا للتمايز الاجتماعي تفوق أهميته أحيانا المعايير التقليدية كالانتماء الطبقي¹⁶.

أما في مجال التجارة الدولية ثمة اتجاه يوحى بأن الدول المتقدمة تفرض نمط معين لتقسيم العمل أو التخصص الدولي على المستوى العالمي وذلك من خلال القيود التي تفرضها على نقل التكنولوجيا الفائقة التي لا تحتاج إلى كمية كبيرة من الموارد، وإنما تعتمد أساسا على المعرفة والدراسة، وهي صناعات تحقق قيمة مضافة كبيرة، في حين ستجد دول الجنوب نفسها مجبرة على التخصص في مجالات الصناعات الاستخراجية أو التحويلية أو الصناعات الثقيلة وهي صناعات كثيفة العمل لا تحتاج إلى مهارة فنية أو تكنولوجيا متطورة فضلا عن أنها تحقق قيمة مضافة قليلة، كما قد تجبر دول الجنوب على التخصص في مجال الصناعات الأكثر تلويثا للبيئة¹⁷.

ويمكننا أن نخلص مما تقدم إلى أن هذا النمط من التخصص وتقسيم العمل الدولي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدلات التراكم الرأسمالي في دول الشمال المتقدم، وذلك مما ينذر باتساع الفجوة بين هذه الدول ودول الجنوب؛ مما يساعد

على تفاقم هيمنة الرأسمالية على عمليات التبادل والتوزيع الدولي ومن ثم على الأسواق والتجارة الدولية.

قائمة المراجع

- ¹ ممدوح محمود منصور، العولمة - دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 11.
- ² عصام نور، العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة - كلية الآداب، جامعة الزقازق، 2002، ص 19.
- ³ علسان سلاطة، من الارتباط إلى الفعل - التحولات العالمية وآثارها العربي، دار النهار، بيروت، 2003، ص 35.
- ⁴ د. عمارة فاتح، التربية الديمقراطية - وسيلة أم غاية، الملتقى الدولي الثاني حول العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية، العدد الأول، ديسمبر 2005، 168.
- ⁵ ممدوح محمود منصور/ العولمة - دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص 3.
- ⁶ باسم علي ضريسان، العولمة والتحدي الثقافي، دار الفكر العربي، ط 1، بيروت، لبنان، ص 56.
- ⁷ تقرير الخارجية الأمريكية، 1993، من موقع: www.cnn.com.
- ⁸ عصام نور، العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي، مرجع سابق، ص 78.
- ⁹ أ. د. فتحي يكن، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، مؤسسة الرسالة، ك 1، دمشق، سوريا، 2000، ص 37.
- ¹⁰ محمود عبد الفضيل، مصر ورياح العولمة (سلسلة كتاب الهلال)، رقم 148، دار الهلال، القاهرة، العدد 585، سبتمبر 1999، ص 29.
- ¹¹ د. محمد ذياب، عولمة الاقتصاد، مجلة العربي، العدد غير مذكور، سنة 2000، ص 39.
- ¹² عبد الخالق عبد الله، العولمة - جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، الكويت، أكتوبر، 1999، ص 67.
- ¹³ محمد ذياب، عولمة الاقتصاد، مجلة العربي، مرجع سابق، ص 41.

-
- ¹⁴ شريف دلاور، تحديث مصر (وكالة الأهرام للتوزيع)، القاهرة، 1999، ص 60-61.
- ¹⁵ كامل عمران، ملاحظات أولية في العولمة، مجلة معلومات دولية، العدد 58، دمشق 1998، ص 28.
- ¹⁶ الحبيب الجنحاني، ظاهرة العولمة- الواقع والآفاق، مجلة عالم الفكر، الكويت، أكتوبر 1999، ص 19.
- ¹⁷ ممدوح محمود منصور، العولمة- دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، مرجع سابق، ص 26.